مجتمع

قطر تقدم للسنغال مساعدات طبية وغذائية

سلّمت سفارة قطر لدى السنغال، مساعدات طبية ووقائية وسلالاً غذائية، مقدمة من «قطر الخيرية» إلى السنغال، ممثلة بالهيئة العليا للوقف، بهدف المساعدة في جهود محاربة كورونا. وأكد السفير القطري محمد بن كردي طالب المري، أنّ تقديم المساعدات يأتي في إطار دعم قطر للسنغال ومساندتها في جهودها الرامية إلى مكافحة الفيروس. وقال إنّ قطر رأت منذ بداية الوباء، أن لا سبيل لاحتوائه والقضاء عليه في العالم إلّا بالتعاون والتكاتف ومؤازرة الدول بعضها بعضاً، مادياً ومعنوياً وإنسانياً. (قنا)

السويد: ارتفاع عدد الأطفال بجرائم العنف والمخدرات

كشفت إحصائيات الشرطة ارتفاعاً في عدد الأشخاص دون الـ 18، المشتبه بارتكابهم جرائم عنف ومخدرات في السويد. وذكرت الإحصائيات أنّ منطقة تيبي في العاصمة استوكهولم واحدة من المناطق التي تشهد ارتفاعاً على هذا الصعيد. وأشار مدير التحقيق في قسم الشباب بشرطة تيبي، بوسا بان، إلى أنّهم يتابعون أكثر من 100 قضية لأطفال مشتبه بقيامهم بجرائم من هذا النوع في بلدية تيبي وحدها. وأضاف أنّ هناك أطفالاً بعمر 12 عاماً و14 عاماً مشتبهاً بارتكابهم عمليات سطو، وجرائم مخدرات. (راديو السويد)

«مزارع زهرية» تتكيف مع كورونا

داخل مستودع في غرب ساو باولو بالبرازيل، تنمو الفواكه والخضار على رفوف يقع بعضها فوق بعض، متنعّمة بضوء زهري اللون. منشأة «المزارع الزهرية» (الصورة) هي أول مزرعة عمودية في هذه المدينة التي تضجّ بالحياة وتضم 12 مليون نسمة، حيث تندر الأراضي الزراعية وتستورد المنتجات من مدن بعيدة. تتألّف المزرعة من برجين مساحتهما كمساحة شقّة صغيرة، الأول فيه 8 رفوف والثاني 10. ويستخدم القيّمون عليها تقنية يُستغنى فيها عن التربة لتنمية النبات ونظام ريّ يطهّر مياهه الخاصة ومصابيح ثنائية باعثة لأضواء حمراء وزرقاء تعطي معاً اللون الزهري. وإنتاج هذه المزرعة هو أعلى بـ100 مرة تقريباً مقارنة بمساحة موازية لقطعة أرض زراعية تقليدية، كما أنّ استخدام المياه أقل بـ95 في المائة، بحسب جيراردو مايا، الذي ساهم في تأسيس هذا المشروع.

أطلق مايا، وهو مهندس في التاسعة والعشرين من العمر، مع زميلين هذا المشروع عام 2018 وبدأ الإنتاج العام الماضي. وسرعان ما لمع اسم هذه المنشأة بفضل منتجاتها المحلية الطازجة التي تتهافت عليها المطاعم. وكانت الأمور تجري على خير ما يرام إلى أن حلّت أزمة كورونا. لكنّ «المزارع الزهرية» تمكنت من التكيف مع إجراءات العزل، من خلال بيع منتجاتها عبر الإنترنت، مستحدثة خطّ إنتاج لبقول ورقية مشبعة بالمغذيات والمتبّلات.

(فرانس برس)

(جوني روريز/ فرانس برس)

التبرّع بالأعضاء ينتشر في إيران

طهران ـ **العربي الجديد**

«كان الشوق يخنقني ويحاصرني، فوصلت إلى الموعد قبل أن يحين. لم أستطع البقاء في المنزل. الثواني كانت تمرّ كأنها ساعات. كنت مشتاقة لسماع دقّات قلب ابني. منذ أشهر طويلة وأنا أنتظر هذا اللقاء بفارغ الصبر». بهذه الكلمات، أعربت طاهرة رامتين عن مشاعرها خلال وجودها في صالة الانتظار في مستشفى مسيح دانشوري. قبل عامين، فقدت ابنها مهدي (16 عاماً) في حادث سير. وبعد وفاته دماغياً، وافقت عائلته على التبرع بقلبه لمريض كان محكوماً عليه بالموت. كانت طاهرة مع ابنتها في صالة الانتظار في المستشفى حين فُتح الباب ودخل مرتضى مع زوجته، الشخص الذي منحه مهدي قلبه. هرعت الأم طاهرة نحو مرتضى ووضعت يدها على قلبه وكأن ابنها ما زال حياً.

تقول طاهرة: «قدر مهدي أن يختم حياته محسناً. الآن، أشعر بأنه ما زال حياً، أقله معنوياً، بعدما منحنا أعضاءه لمرضى في حاجة إليها. أصررت كثيراً على التعرف إلى الشخص الذي حصل على قلب فلذة كبدي، لكن الأطباء رفضوا الأمر، وأكدوا أن ذلك غير ممكن. إلا أن مشيئة الله أتاحت لي التعرف إليه ولقائه، الأمر الذي منحني الهدوء».

قصة التبرع بأعضاء مهدي بعد موته دماغياً هي واحدة من بين آلاف القصص الإنسانية المماثلة في إيران. ويمكن المتوفى دماغياً أن ينقذ حياة ثمانية أشخاص في حال التبرّع بأعضائه، مثل القلب والرئتين والكليتين والبنكرياس والكبد وغيرها.

وبات التبرّع بالأعضاء أكثر انتشاراً في البلاد. ويحرص البعض على كتابة وصية بالتبرع بالأعضاء في حال موتهم دماغياً. ويراجعون مستشفيات لتسجيل أسمائهم والحصول على بطاقة واهب أعضاء، وهو ما يعتبره البعض موتاً مثالياً. فإذا حان أجل الإنسان، الأفضل أن «يمنح الحياة لغيره». ويقول بعض المتبرعين إن أجسادهم بعد الموت ستكون طعاماً لكائنات تحت الأرض. لذلك، الأفضل أن تُهدى أعضاؤهم إلى الغير في حال الموت الدماغي، ليعيشوا أياماً أجمل على الكرة الأرضية.

وبحسب بيانات إيرانية رسمية، استحصل نحو 10 في المائة من الإيرانيين على بطاقة واهب أعضاء، أي ما يقارب 8 ملايين شخص، لنقل أعضائهم في حال الموت الدماغي إلى مرضى يحتاجون إليها. وبسبب زيادة الاهتمام بالأمر في البلاد، اختارت إيران يوم العشرين من مايو/ أيار من كل عام ليكون يوماً وطنياً للتبرع بالأعضاء.

على المقلب الآخر، يواجه المتبرعون تحديات بسبب عدم إدراك البعض لمعنى الموت الدماغي، أو التفرقة بين الموت والغيبوبة. وعليه، ترفض بعض الأسر الإيرانية التبرع بأعضاء موتاها دماغياً. وعلى الرغم من التزام العائلات وصية الميت، إلا أن القرار النهائي يعود للعائلة بعد الموت.

وطُرح التبرع بالأعضاء لأول مرة من قبل الفيلسوف والطبيب ابن سينا، مؤلف كتاب «القانون في الطب». وشهدت إيران أول عملية زرع للأعضاء قبل 80 عاماً من خلال زرع قرنية. إلا أن التبرع بأعضاء الموتى دماغياً ظل أمراً شائكاً، إلى أن أصدرت المرجعيات الدينية في إيران فتاوى أجازت فيها الأمر، ليُطرح بشكل جاد في البلاد عام ألفين بعد سنّ قانون في هذا الخصوص في مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) في إبريل/ نيسان من هذا العام.

وبحسب تقارير رسمية، يموت ما بين 6 إلى 8 آلاف شخص دماغياً سنوياً، 50 في المائة منهم بسبب حوادث السير، نصف هؤلاء يمكنهم التبرع بأعضائهم بعد الموت، أي نحو 3 إلى 4 آلاف حالة في السنة. ويجري التبرع بـ 25 في المائة من هذا الرقم، أي نحو الربع.

وفي وقت سابق، قال رئيس قسم توفير الأعضاء في جامعة بهشتي في طهران، فرحناز صادق بيغي، إن 25 ألف إيراني في قائمة الانتظار للحصول على أعضاء، معظمهم مرضى كلى، يليهم مرضى الكبد والقلب والرئة، مشيراً إلى وفاة 12 إيرانياً يومياً بسبب عدم حصولهم على أعضاء، وهم في قائمة الانتظار. وتشير مواقع إيرانية إلى أنّ الحالات التي بات الأفراد يقرّرون فيها وهب أعضائهم بأنفسهم بعد وفاتهم، إلى ارتفاع، وتراوح أعمار هؤلاء ما بين 20 و30 عاماً. وفي البلاد اليوم، نحو ثلاثة ملايين واهب مستعدّون للتبرّع بأعضائهم في حال تعرّضهم للوفاة في أي لحظة.

تجدر الإشارة إلى أنّ عدد واهبي الأعضاء راح يتزايد منذ عام 2012. وتفيد مواقع رسمية بأنّ 96,3 في المائة من العائلات التي يُقترح عليها وهب أعضاء مريضها المتوفى بسبب الموت الدماغي، باتت توافق على الأمر، خصوصاً أنّ التبرّع يكون ببعض الأعضاء ليدفن جثمانه بعدها.

الموقع 38 عالمياً

احتلت إيران الموقع الأول في آسيا لجهة التبرع بالأعضاء، والموقع الـ 38 في العالم خلال عام 2018. وتشير البيانات الرسمية إلى ارتفاع عدد المتبرعين باطّراد خلال السنوات الأخيرة، في وقت ارتفع فيه مؤشر عدد الأعضاء المتبرع بها لكل مليون نسمة في البلاد من 0,2 في المائة عام 2000 إلى 11,26 عام 2018.

تحقيق

أبناء السعوديات

«أجانب» ينتظرون انتهاء التمييز والمعاناة

ابناء السعوديات المتزوجات من اجانب، ليسوا من السعوديين بموجب القانون، وهو ما يوقعهم تحت أشكال مختلفة من التمييز، تدفع كثيرين من بينهم إلى مغادرة المملكة، في انتظار حلّ ما لاوضاعهم

تحسنت احوال المرأة السعودية في بعض الجوانب دون غيرها (فايز نور الدين/ فرانس برس)

خالد الخالدي

يعاني أبناء السعوديات المتزوجات من غير سعوديين، ممن يبلغ عددهم وفق مصادر حقوقية مليوناً و500 ألف شخص، من تمييز كبير داخل وطن أمهاتهم الذي لم يعرفوا غيره وطناً، وسط مطالبات حقوقية ونسوية بإعطاء المرأة السعودية حق تمرير جنسيتها لأبنائها كما هو معمول به في أغلب دول العالم. وبحسب إحصائيات سعودية رسمية فإنّ عدد السعوديات المتزوجات من غير سعوديين يبلغ 700 ألف، وهو رقم يبدو كبيراً بالمقارنة مع عدد السعوديين.

ولا يقتصر التمييز الموجه ضد أبناء السعوديات على رفض السلطات منحهم الجنسية السعودية، أو عدم توظيفهم وإعطائهم ضمانات صحية وحياتية كما هي الحال مع المواطنين السعوديين المولودين لآب سعودي وأم أجنبية، بل تمتد أيضاً إلى فرض رسوم إقامة باهظة عليهم أجبرت كثيرين منهم على ترك البلاد التي لم يعرفوا غيرها، والاتجاه إلى بلدان أخرى بحثاً عن فرص وظيفية أفضل، كما أنّ الخطاب العنصري الذي ينتشر في وسائل التواصل الاجتماعي مؤخّرًا إياهم ووصفاً أبناء السعوديات بأنهم طابور خامس يعمل من أجل أجندة «تستهدف البلاد» بصمتهم أيضاً.

يقول أحمد الإدريسي المولود في مدينة جدة لأب من الجنسية الإريترية وأم من الجنسية السعودية إنّه لم يكن يعرف أنه إريتري الجنسية حتى بلوغه سنّ العاشرة. يعلق لـ«العربي الجديد»: «كنت سعودياً أفكر بكلّ جوارحي بهذا الوطن ولا أعرف غيره وكان الناس في الحيّ والمدرسة يعاملونني على أنّني سعودي، لكنّني اكتشفت بأنّني غير سعودي عندما أوقفتنا نقطة تفتيش مع والدي وبدأ الشرطي يتوبيخ والدي بشكل عنصري للغاية. كان موقفاً فردياً بالطبع، لكنّه أصبح نقطة تحول في حياتي».

يضيف أحمد: «عندما كبرت بدأت المضايقات تزداد وبدأت الحكومة بالتضييق على الوافدين عموماً وأبناء السعوديات خصوصاً، وبعد وفاة والدتي اضطررت للبحث عن كفيل لأضع إقامتي على اسمه، إذ وضعت هذه الإقامة على مؤسسة كنت أعمل فيها مع تكفلي بدفع رسومها، ومع ازدياد رسوم الإقامات وانعدام وجود فرصة عمل في ظل الأوضاع الاقتصادية السيئة قررت السفر إلى تركيا وإنشاء شركة برمجيات تعمل بالتعاون مع الداخل السعودي من هناك». لكنّ ما أثار دهشة الإدريسي عند وصوله إلى إسطنبول هو تعرفه على عدد من أبناء السعوديات من حملة الجنسيات اليمنية والصومالية والمصرية يعيشون خارج بلدان أمهاتهم بحثاً عن فرص أفضل في ظلّ رفض البلاد التي ولدوا وعاشوا فيها الاعتراف بهم: «وجدت عدد أبناء السعوديات الذين يعيشون في إسطنبول كبيراً، وبسؤالي الآخرين عن ظروف حياتهم تبين أنها تكاد تكون متطابقة، بالإضافة إلى أنّني سمعت عن كثيرين ممن غادروا السعودية إلى بلدان مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا».

بدورها، تقول سهى شريف (33 عاماً) المولودة لأب يمني مولود في السعودية، وأم سعودية من أقارب والدها، إنّها لم تكن على علم بأنّها يمنية حتى سنّ المراهقة، وهو السنّ الذي يبدأ فيه الشخص بالتساؤل عن هويته الوطنية بعد ملاحظته للفارق بينه وبين أقرانه في المدرسة. وتعيش سهى شريف اليوم في الولايات المتحدة وهي طبيبة في أحد المستشفيات هناك. تقول لـ«العربي الجديد»: «إنّهم يعاقبون المرأة السعودية لأنها تزوجت من غير سعودي عبر الانتقام من أبنائها، لكنّهم لا يعرفون أنّ سعوديات كثيرات تزوجن من أقاربهن غير السعوديين، وغالباً ما يكونون من نفس قبائلهم أو مناطقهم داخل السعودية وبينهم علاقات نسب ومصاهرة قديمة». منذ سنوات دراستها الجامعية، نظمت سهى شريف العديد من الفعاليات داخل وخارج الجامعة، بالإضافة إلى حملات عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي للتوعية بحقوق أبناء السعوديات ومحاولة الضغط على الجمعيات الحقوقية الرسمية وغير الرسمية داخل السعودية لتبني هذه القضية.

وتعيش غادة الشمري، وهي مولودة لأم سعودية وابن عمها العراقي الذي توفي أثناء الغزو الأميركي للعراق، في العاصمة السعودية الرياض بعدما تزوجت من قريب سعودي لها. تقول الشمري التي تحولت إلى ناشطة في حقوق أبناء السعوديات، بالرغم من حصولها مؤخراً على الجنسية السعودية لـ«العربي الجديد»: «هناك نقاش مجتمعي كبير حول قضية أبناء السعوديات بسبب عددهم الكبير الذي يتجاوز مليونا ونصف، لذلك نجد هذا الموضوع مطروحاً في قنوات تلفزيونية حكومية وغير حكومية، بالإضافة إلى النقاشات في الصحف المحلية ومواقع التواصل الاجتماعي». وتضيف: «قضية أبناء السعوديات، في اعتقادي، تشبه قضية قيادة المرأة للسيارة، فهي تبدو معقدة للوهلة الأولى، لكنّ حلها سهل وبسيط وهو قرار سيادي واحد يعطي المرأة أحقية تمرير جنسيتها لأبنائها، وأعتقد أنّ هذا سيحدث قريباً في ظلّ التوجهات التي عزّزت من قيمة المرأة مثل السماح للمرأة بقيادة السيارة بعد منع استمر لعقود، والسماح لها بحرية السفر من دون إذن ولي الأمر».

قصة عبد العزيز العنزي أكثر صعوبة. هو كويتي الجنسية مولود لأم سعودية طلّقت من زوجها، والد عبد العزيز، عندما كان طفلاً لتأخذه وبعيش معها في مدينة عرعر في أقصى الشمال السعودي، وبسبب عدم تسجيل والد عبد العزيز زواجه في السعودية، فإنّ السلطات السعودية تعامل والدته على أنّها غير متزوجة. يشرح عبد العزيز الصعوبات التي يواجهها في السعودية لـ«العربي الجديد» قائلاً: «لا أعاني من مشاكل مادية أو وظيفية، فأنا أعيش هنا كمواطن خليجي، مما يعني معاملتي مثل المواطن السعودي تقريباً، لكنّ والدي لم يوثق زواجه في السعودية، لذلك فإنّ والدتي غير متزوجة في السجلات السعودية، وفي أيّ معاملة حكومية لها لا يجري اعتباري أبناً لها، ما أدخلني في مشاكل كبيرة».

يروي عبد العزيز موقفاً صادفه قبل سنوات أثناء نشاط هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الشرطة الدينية)، إذ أوقفته سيارة تابعة للهيئة أثناء تجوله مع والدته وعندما طلبوا بطاقة الأسرة التي توضع فيها أسماء أفراد الأسرة ليتأكدوا من صلة القرابة بينه وبين والدته، أخبرهم بالقصة فلم يصدقوه وأحالوه إلى مخفر الشرطة مع والدته قبل أن يتيقنوا عبر اتصال بمسؤول أعلى منهم. حظ سمية المنتصر، وهي خريجة دراسات إسلامية مولودة لأب مصري وأم سعودية، سيئ أيضاً، إذ تقول لـ«العربي الجديد»: «ولدت في هذا البلد قبل 27 عاماً ولم أسافر في حياتي، كما أنّ والدي لم يسافر إلى مصر منذ سنوات طويلة، وعلاقتي مع بلد والدي محصورة في جواز السفر الذي أملكه، وبالرغم من هذا فإنّ هناك رفضاً للاعتراف بي كسعودية».

ومنذ دخول المرأة السعودية مجلس الشورى عام 2013 (وهو برلمان غير منتخب في السعودية) بدأت عضوات مجلس الشورى بطرح القضية بشكل رسمي داخل أروقة صناعة القرار، وهو ما جعله مثار جدال في ظل انقسام مجتمعي حقيقي. وقدمت عضوات مجلس الشورى السعودي مقترحاً بتجنيس أبناء السعوديات، لكنّ أعضاء مجلس الشورى لم يوافقوا، مما جعلهم يقدمون مقترحاً آخر ما زال قيد التداول، يعطي أبناء السعوديات إقامة دائمة من دون دفع رسوم أو البحث عن كفيل، كما يعطيهم بعض مميزات المواطن السعودي مثل التعليم المجاني والصحة وجواز سفر سعودي خاص.

وتقول الناشطة في حقوق المرأة داخل السعودية هدى المعلم، لـ«العربي الجديد»: «ليست لمجلس الشورى قيمة سياسية في اتخاذ القرارات، فمن يتخذها هو الملك وولي عهده، لكنّ السماح بطرح هذا الموضوع في مجلس الشورى والتصويت عليه، والسماح لوسائل الإعلام بتداوله والسماح بنقاشه على الملأ وفي العلن في ظلّ الظروف الحالية التي تتميز بالقمع واعتقال كلّ من يخالفُ الحكومة، فيه دلالة كبيرة على أنّ النظام السعودي سيقوم قريباً بتحسين أحوال أبناء السعوديات، لكنّ الموعد ما زال مجهولاً».

وترى المعلم أنّ النظام السعودي لن يقوم بهذه الإصلاحات في ما يخص أبناء السعوديات بسبب إيمانه بالمرأة السعودية أو بقيمة الفرد، إنّما سيقوم بها كجزء من حملات العلاقات العامة أمام العالم، خصوصاً أنّ السعودية بلد وقع على اتفاقية «سيداو» للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 2000، مع تحفظه بشأن ما يخالف الشريعة الإسلامية، كما أنّها اليوم من دول مجموعة العشرين التي تمرر النساء في دولها الجنسية لأبنائهن.

ويتفق ناصر الدوسري، وهو ناشط سعودي معارض، مع ما ذهبت إليه المعلم، إذ يقول لـ«العربي الجديد»: «هذه القضايا بالنسبة للنظام السعودي، ومحمد بن سلمان خصوصاً، مجرد بطاقات يستخدمها في ما بعد إذا غضب العالم الغربي منه، لذلك فمصير مئات الآلاف من أبناء السعوديات مرهون بخطا قد يرتكبه النظام على الصعيد الحقوقي ويضطر لمداراته بقرار تمرير الجنسية لأبناء السعوديات أو تقديم تسهيلات كبيرة لهم». لكن، في المجمل، يرى الدوسري أنّ الحلّ يبدو قريباً لأبناء السعوديات، وأبناء المواطنات في أيّ بلد: «العالم يسير في هذا الاتجاه، وبعد سنوات ستبدو فكرة عدم منح الجنسية لابن المواطنة فكرة سخيفة تماماً».

1,500,000
هو عدد أبناء السعوديات المتزوجات من أجانب، بحسب مصادر حقوقية، فيما يبلغ عدد الأمهات 700 ألف

انقطاع الكهرباء يقتل أطفال غزة

لقطاع غزة المحاصر حكاية طويلة مع التغذية الكهربائية المتقطعة، وهي حكاية لا تغيب عنها الحوادث المؤلمة التي يسقط فيها ضحايا لا سيما من الأطفال

غزة ـ **امجد ياغي**

في الأول من سبتمبر/ أيلول الجاري، كان مخيم النصيرات على موعد مع ليلة حزينة وسط الظلام الدامس، بعدما احترق ثلاثة أطفال أشقاء داخل منزل صغير فقير، يعود لعائلة الحزين، وسط حظر التجول الذي كان مفروضاً على سكان المخيم بسبب كورونا. وفي صباح اليوم التالي، كان مشهد الغرفة التي احترقت بالكامل، مؤلماً، إذ كان ينام فيها الأطفال الضحايا الثلاثة، وكان الوالد عمر الحزين، يبكي وهو يخبر السكان المتجمعين، أنّه كان يريد أن يعدّ لأطفاله الحليب، وخرج من المنزل لإحضاره لكنّه عاد فوجده قد احترق.

الأطفال الثلاثة، يوسف (5 سنوات) ومحمود (4 سنوات) ومحمد (سنتان) وصلوا جثثاً هامدة، إلى مستشفى شهداء الأقصى، وسط القطاع، ليرتفع عدد الضحايا الذين سقطوا من جراء أزمة انقطاع التيار الكهربائي وبحث السكان لا سيما الفقراء عن بدائل غير آمنة لإنارة منازلهم، منذ بداية عام 2010 حتى العاشر من سبتمبر/ أيلول الجاري، إلى 35 من بينهم 28 طفلاً، معظمهم كانوا نائمين عندما احترقوا. وهي الإحصائية التي رصدها ووثقها مركز الميزان لحقوق الإنسان في غزة. كذلك، أصيب 36 آخرون بحروق متفاوتة من بينهم 20 طفلاً و6 نساء.

عمر الحزين (34 عاماً) رجل مكافح، يصارع لأجل الحصول على عمل دائم يلبي رغبات أطفاله البسيطة وأهمها الطعام، فعمر عامل موسمي في جني ثمار الحمضيات. يحضر عمالاً وفقته لجني الثمار في أراض مختلفة وسط القطاع، وفي بقية الأيام يعمل في مهن عدة بالـيومية، مثل النقليات والبناء وغيرها، لكنّه منذ ثلاثة أشهر لم يعمل نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة. يقول لـ«العربي الجديد» عن يوم الحادثة: «كان أطفالي في منزل أبي يلعبون مع جدهم، ثم عدنا وتناولوا العشاء، وطلب مني طفلي محمد أن يشرب الحليب، ولم يكن لديّ حليب، فوضعت الشمعة عند النافذة لتنير الغرفة، وتوجهت إلى والدتي فلم أجد لديها، وعندما بحثت عن دكان يفتح أبوابه في ظلّ حظر التجول المفروض، فوجدت أحدها، وبينما أعود بالحليب، فأجأني أحدهم بالصراخ أنّ بيتي يحترق».

أسامة الحزين، شقيق عمر، كان حاضراً في تلك اللحظات. يقول إنّه عند الثامنة والنصف مساء، سمع أصواتاً غير عادية، فخرج من المنزل مسرعا ليجد النيران، فحاول إطفاءها بالماء بمساعدة الجيران، لكنّه لم يتمكن من السيطرة على شقيقه عمر الذي دخل إلى المنزل وهو يحترق، محاولاً كسر النوافذ والأبواب لإخراج أطفاله فيما يصرخ. وفي المقابل، وصلت فرق الإطفاء التابعة للدفاع المدني الفلسطيني متأخرة خمساً وأربعين دقيقة نتيجة حظر التجول. ولم تنجح جميع المحاولات بحسب أسامة الذي يضيف: «بعد إخماد الحريق، كانت الصدمة أنّ الأطفال الثلاثة احترقوا، والجميع كان يقف ويبكي أمام هول هذا المشهد». ويعلق: «بالإضافة إلى الفقر الذي يعيشه والدهم والظلم الذي نعيشه في غزة من انقطاع الكهرباء والحصار الإسرائيلي، يُحرم الوالد من أطفاله الثلاثة الذين يعتبرهم أمله الوحيد في الحياة».

في 13 أغسطس/ آب الماضي، قررت إسرائيل منع إدخال الوقود والمحروقات إلى القطاع بسبب استمرار استخدام البالونات الحارقة وتوجيهها لأراضي الداخل المحتل. بنتيجة ذلك، تعطلت محطة توليد الطاقة الوحيدة، التي تنتج ثلث كهرباء القطاع، وهو ما أدى إلى تفاقم أزمة الكهرباء.

حادثة أطفال عائلة الحزين، أعادت إلى ذاكرة الغزيين مأساة الأطفال الثلاثة من عائلة أبو الهندي في مخيم الشاطئ في السادس من مايو/ أيار 2016، الذين توفوا بسبب شمعة أيضاً في منزلهم الصغير، فيما كانت الأسرة قبل يوم واحد تتنزه في ميناء غزة هرباً من حرّ الصيف وانقطاع التيار الكهربائي.

وفي 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، احترقت غرفة في منزل أحمد المدهون، في حي الشيخ رضوان بمدينة غزة، بسبب بطارية شحن كهربائي، وأصيبت طفلته ميار (8 سنوات) بتشوه في كامل يدها اليسرى ورقبتها، بعدما كانت نائمة في غرفتها، فاحترقت الستائر وتمدد الحريق إلى فراشها. يقول الوالد: «لم أعد بعدها إلى استخدام البطاريات أو الشموع خوفاً على أطفالي، بل أستخدم مصابيح الإنارة فقط عند انقطاع التيار الكهربائي». وعن حالة ابنته يقول: «حتى اليوم، تحصل على علاج مكثف لتخفيف الحروق والتشوهات، وكان من المفترض السفر للعلاج في مصر في إبريل/ نيسان الماضي، لكن بسبب ظروف كورونا تأجل السفر، وما زالت تعاني من آلام الحروق».

يقول مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان، عصام يونس، إنّ أزمة انقطاع التيار الكهربائي خلقت أزمات إنسانية حادة في تقليص المنشآت الصناعية وتسريح كثير من العمال وإغلاق المنشآت الصناعية والتجارية، لكن كان أصعب نتائجها وقوع ضحايا من الأطفال. يتابع لـ«العربي الجديد»: «طالبت الحكومة الفلسطينية والأحزاب السياسية بالبحث عن حلول جدية تُنهي أزمة التيار الكهربائي، إذ ربما تزيد المشاكل ويكون هناك مزيد من الضحايا. لا بدّ من مشاريع عبر المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة لإلزام الاحتلال الإسرائيلي بإدخال الاحتياجات الحيوية إلى القطاع، حتى لا يتدهور الوضع المعيشي أكثر».

عمر الحزين في تشييع أطفاله (محمد الحجار)

من منزل آل الهندي المحترق عام 2016 (محمد الحجار)

لم يكن يعرف أنّه أريتري الجنسية حتى بلوغه سنّ العاشرة

بعد سنوات ستبدو فكرة عدم منح الجنسية لابن المواطنة سخيفة تماماً

ارتفاع أعداد مصابي الجلطات في مصر

تحتلّ الجلطات الدموية المركز الثاني، من ناحية مسبّبات الوفيات في مصر، بعد أن تزايد عدد مرضاها بشكل كبير أخيراً. نقص عدد الأسرة في العناية المركزة، يفاقم أوضاع هؤلاء سوءاً

يمكن إنقاذ المصاب بالجلطة خلال 6 ساعات (محمد الراعي/فرانس برس)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يتزايد بشكل يومي، في السنوات الثلاث الأخيرة، مصابو الجلطات الدموية في المحافظات المصرية، ما أدى إلى ارتفاع نسبة الوفيات. وتحتلّ الجلطات الدموية المركز الثاني، من ناحية مسبّبات الوفيات في البلاد، بعد الأزمات القلبية التي تحتلّ المركز الأول، وقبل الأورام التي تحتلّ المركز الثالث. تؤدي الجلطات إلى السكتة الدماغية والشلل النصفي، وشلل جزء من الوجه، وخلل في النطق. ويطلق عليها صفة «القاتل الصامت»، فهي لا تفرّق بين الشباب وكبار السن، فيما يرى بعض الأطباء أنّ الضغوط النفسية والعصبية والاقتصادية، وزيادة ضغط الدم ومرض السكّر بين الملايين من المصريين، هي خلف زيادة أعداد مصابي الجلطات.

وأمام ازدياد أعداد مصابي الجلطات في المحافظات المصرية، تعاني المستشفيات الحكومية في مختلف المحافظات، من أزمة حادة بعدد أسرّة الرعاية المركّزة، التي لها دور كبير في إنقاذ حياة المريض بـ«أبدية الجلطة»، إذ يفقد عدد كبير منهم حياته أثناء رحلة البحث عن سرير في الرعاية المركّزة، بحيث يمكن إنقاذ المصاب بالجلطة خلال 6 ساعات على أقصى تقدير، وكلّما تمّ إنقاذه بشكل أسرع، كانت الأضرار أخف وطأة.

يكشف مسؤول في وزارة الصحة، أنّ أزمة أسرّة الرعاية المركّزة في المستشفيات الحكومية، تفاقمت بشكل كبير خلال الأشهر الماضية، خاصة بعد أزمة فيروس كورونا التي حوّلت عددا من المستشفيات إلى مستشفيات عزل. ويشدّد على أنّ أقسام الرعاية المركّزة، عاجزة عن مواجهة أعداد طلبات مصابي الجلطات وغيرهم، التي تتزايد بشكل مستمر، وأصبح الحصول على سرير في قسم الرعاية المركزة، يحتاج إلى وساطة أو بخضع للمحسوبية، ما دفع البعض بالتوجه إلى المستشفيات الخاصة، التي تزيد تكلفة الليلة الواحدة فيها عن 3 آلاف جنيه، والرعاية الموجودة فيها، ليست بمستوى المستشفيات الحكومية.

ويوضح المسؤول في وزارة الصحة، الذي فضّل عدم نشر اسمه، أنّ متوسط عدد أسرّة الرعاية المركّزة، هو سرير واحد لكلّ 16 ألف نسمة، في حين أنّ المعايير الدولية، هي سرير لكلّ 7000 نسمة. يضيف أنّ وزيرة الصحة، هالة زايد، اعترفت في أكثر من مناسبة، بأنه هناك أزمة في أقسام الرعاية المركّزة في المستشفيات الحكومية، وأنّها تحتاج إلى ما يقارب 9 مليارات جنيه، للتوسّع بأعمال الرعاية المركّزة وتوفير أسرّة وأطباء لها على المدى الطويل. إلا أنّ وزارة المالية، ترفض إعطاء المبلغ، بحجة عدم وجود دعم مالي.

ويلفت المسؤول إلى أنّ الحصول على «سرير رعاية» بعدّ مأساة يومية، تعيشها آلاف أسر المرضى، لإنقاذ حياة مريض مهدّد بالموت، سواء بالجلطة أو غيرها. ويؤكّد أنّ أدوية الجلطات غالية ومكلفة جداً، كما أنّها غير متوفّرة في المستشفيات. ما يضطر أهل المريض، رغم كونهم من الطبقة الفقيرة، إلى شراء هذه الأدوية من الصيدليات. ويصل سعر حقن ستربتوكاينيز مثلاً، التي يحتاجها المريض المصاب بجلطة المخ على الفور، إلى أكثر من 8 آلاف جنيه، ومنها المحلي والمستورد. والأخير غير متوفر في الصيدليات بصورة كبيرة. هذا إضافة إلى نيتروجليسرين وأميودارون، وهي أدوية حيوية لمراكز القلب، معظمها غير متوفر في الصيدليات أو المستشفيات.

من جانبه يحذّر، جمال شعبان، العميد السابق لمعهد القلب القومي، من زيادة أعداد مصابي الجلطات في مصر. ويطالب بضرورة تشجيع الأطباء على التخصّص في مجال جراحة المخ والأعصاب، إذ هي أصبحت من أندر التخصّصات الطبية داخل البلاد، وأصبح وجود طبيب مختصّ في هذا المجال، صعبا في المستشفيات، لإنقاذ حياة مرضى الجلطات، خاصة وأنّه هناك جلطات تقضي على خلايا المخ خلال دقائق معدودة، في حال عدم وجود متخصص لإنقاذ حياة المصاب بسرعة.

هناك سرير واحد في العناية المركزة لكلّ 16 ألف نسمة في مصر

العامل النفسي، هو أحد أهم الأسباب المؤدية للإصابة بالجلطات

من جهته، يشرح الطبيب كمال، الذي يعمل في أحد أقسام الرعاية المركّزة في أحد مستشفيات القاهرة الكبرى، التابعة لمحافظة القاهرة، أنّ تكلفة إذابة الجلطة تصل إلى أكثر من 40 ألف جنيه، من خلال شراء الحقن الخاصة بإذابة الجلطة والأدوية الأخرى. ويشير إلى أنّ نقص الحقن الحيوية بالمستشفيات، يفاقم أزمة المريض، بسبب البحث عن العلاج خارج المستشفيات، مضيفاً أنّ مشاكل العناية المركزة بالمستشفيات المصرية، تتلخّص في قلّة عدد الأسرّة وعدد الأطباء وأطقم التمريض، كما شحّ الإمكانات، إضافة إلى قلّة الحماية الأمنية، ما يجعل أطباء الرعاية عرضة للتعدي بالضرب والسبّ والشتم من قبل ذوي المرضى، هذا بالإضافة إلى ضعف مرتّبات الأطباء والتمريض، ما يجعل الجميع يهرب من العمل في المستشفيات الحكومية، ويفضّل العمل في الخارج أو في المستشفيات الاستثمارية.